

فقال تعالى: ( يَنبَأُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ءَعْدِلُوا هُوَ ) شرح العقيدة الواسطية (٢٢٩/١). أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ( المائدة: ٨ )، إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ( النحل: ٩٠ ). ومن أهم قواعد العدل التي يقوم عليها: المساواة في حال عدم وجود ما يستدعي ومن مظاهر ذلك في التشريع الإسلامي ما يلي: ١- المساواة في الجزاء الأخروي: لم يفرق الإسلام في الجزاء الأخروي والدخول في جنات النعيم والقرب منه بين الرجل والمرأة قال تعالى: ( وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ) ٢ - المساواة في التكاليف الشرعية: جاء الخطاب بالتكاليف الشرعية دون تمييز بين الرجل والمرأة إلا ما استثنى. فيجب على النساء ما يجب على الرجال من القيام بأركان الإسلام. فالمرأة مثل الرجل مطالبة بالقيام بالفرائض التعبدية، وإقامة دين الله تعالى والدعوة إليه وتعليم الخير ونشره والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ( التوبة : ٧١ ). ٣- المساواة في العقوبات الشرعية: لما كانت المرأة شريكة للرجل في بناء المجتمع والمحافظة على أمنه واستقراره ورفقيه، الشرعية عندما تأتي بالجرائم المخلة التي وضع لها الشرع العقوبات والحدود الرادعة عن الوقوع فيها لحفظ أمن المجتمع وسلامته ونهضته؛ ومن ذلك حد السرقة والقتل والزنا والردة وشرب الخمر والقذف، وكذا عقوبات الجرائم